

"تقرير المراجع المستقل"

المحترمين

إلى السادة المساهمين
شركة الحاسوب للتجارة
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الحاسوب للتجارة - شركة مساهمة سعودية ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين، المهنيين المعتمد في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً للميثاق (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية). وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية:

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم في هذه رأياً منفصلاً. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسة وكيفية معالجتها:

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قُمتا بتنفيذ إجراءات المراجعة لتقييم اثبات الإيرادات علي النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> الحصول على فهم لعملية إثبات الإيرادات مع الأخذ في الاعتبار معايير المحاسبة ذات العلاقة وتقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير رقم (١٥) "الإيراد من العقود مع العملاء" الحصول على فهم لإجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإثبات الإيرادات وفعاليتها التشغيلية، بما في ذلك إجراءات الرقابة الخاصة بمكافحة الغش للمجموعة. تنفيذ إجراءات مراجعة تحليلية للإيرادات، وذلك بمقارنة كميات المبيعات والأسعار للسنة الحالية بالسنة السابقة وتحديد ما إذا كان هناك أية اتجاهات أو تقلبات هامة تحتاج إلى فحص إضافي في ضوء فهمنا لظروف السوق الحالية. فحص على أساس العينة لمعاملات الإيرادات مع المستندات المؤيدة لها، وإجراءات القطع للتحقق من تسجيل الإيرادات في فتراتها الصحيحة. إختبار عينة من قيود اليومية العامه المرحلة إلى حسابات الإيرادات في سجلات الشركة لتحديد البنود غير العادية أو التسويات الجوهرية. تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة بالإيرادات التي قامت الإدارة بإدراجها في القوائم المالية للشركة. 	<p>اثبات الإيرادات:</p> <ul style="list-style-type: none"> بلغت صافي إيرادات الشركة مبلغ ٢٢٩,٨١١,٠٩٣ ريال سعودي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م (عام ٢٠٢٢م): مبلغ ٢٢٠,٢٤١,٩٣١ ريال سعودي). تعتبر الإيرادات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس أداء الشركة وربحيتها وقد تم اعتبار تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي وذلك لوجود مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الداخلية ولوجود مخاطر متصلة بأن يتم إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية حيث تركز الشركة على قيمة الإيرادات كمؤشر رئيسي لأدائها. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (١٤-٥) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات.

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة لتقييم المخزون علي النحو التالي:</p> <p>- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية للاعتراف وقياس المخزون بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة؛</p> <p>- تقييم مدى ملائمة ومعقولة سياسة الشركة لمخصص المخزون المتقادم وبطئ الحركة من خلال إجراء إختبار بأثر رجعي، ومقارنة التقديرات والبيانات التاريخية وسجلات المخزون مع المخصص المكون للسنة الحاليه وتقييم مدي صحه احتسابه وكفايته.</p> <p>- حضور الجرد الفعلي للمخزون في مواقع مختارة لتحديد بنود المخزون المتقادمة أو التالفة أو بطينة الحركة؛</p> <p>- إختيار عينه عشوائيه من بنود المخزون لمراجعته صافى القيمة القابلة للتحقق لتلك البنود من خلال النظر في المبيعات الفعلية بعد نهاية السنة والإفتراضات المستخدمة من قبل الإدارة للتحقق من تقدير قيمة المخزون بالتكلفة أو بصافى القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.</p> <p>- تقييم مدى اكتمال وكفاية الإفصاحات ذات العلاقة بالمخزون الواردة في القوائم المالية للشركة.</p>	<p>تقييم المخزون:</p> <p>بلغت القيمة الدفترية للمخزون ٤٦,١٩١,٤٦٠ ريال سعودي بعد خصم مخصص مخزون بطئ الحركة البالغ ١٧٠,٨٧٨ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، (عام ٢٠٢٢م: مبلغ ٥١,٨١٥,١١٠ ريال سعودي).</p> <p>يتم اثبات المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ويتم تكوين مخصص، عند الضرورة، بقيمه المخزون المتقادم وبطئ الحركة. تحدد الإدارة مستوى تقادم المخزون من خلال النظر في طبيعته، وعمره الإنتاجي، وتوقعات المبيعات باستخدام الإتجاهات التاريخية وغيرها من العوامل النوعية. في تاريخ كل تقرير، يتم تخفيض تكلفة المخزون عندما يكون من المتوقع بيع المخزون (صافى القيمة القابلة للتحقق) بأقل من التكلفة.</p> <p>تم اعتبار تقييم المخزون أمر مراجعة رئيسي بسبب الأحكام الجوهرية والإفتراضات الرئيسية التي تطبقها الإدارة عند تقييم مخصص المخزون المتقادم وبطئ الحركة وتقييم إنخفاض المخزون على أساس تقييم صافى القيمة القابلة للتحقق.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٩-٥) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالمخزون والإيضاح رقم (٨) بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة.</p>

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٣م بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التاكيدى بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري بأية صورة أخرى مع القوائم المالية أو المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتنا أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريفات جوهرية.

وإذا توصلنا الي وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى إستنادا إلي العمل الذي قمنا بتنفيذه فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة، وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية :

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكينا من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لغرض الاستمرارية وعن الإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق بالاستمرارية واستخدام غرض الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو لا يوجد بديلاً واقعياً غير ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة أي مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهري في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة. إذا خالصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإننا علينا أن نلفت الانتباه عن تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال قيامنا بإعمال المراجعة.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعال ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه



عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

التاريخ: ٣١ مارس ٢٠٢٤م

الموافق: ٢١ رمضان ١٤٤٥هـ